

لقاء دراسي وتواصلي حول الجماعة الترابية المنفتحة

ورقة تقديمية

يستند مفهوم «الحكومة المفتوحة» إلى فكرة بسيطة ذات دلالة قوية: لا يكون العمل الحكومي فعالاً إلا إذا كان شفافاً وتشاركياً وخاضعاً للمساءلة.

وتتضمن تعاريف الحكومة المفتوحة عادة ثلاثة مبادئ رئيسية: الشفافية، والمشاركة والمساءلة. ويمكن تلخيص أهمية الحكومة المفتوحة (أو الحكامة المفتوحة) بالنسبة للمواطنين والسلطات العمومية على الشكل التالي: بالنسبة للمواطنين: أن يروا ويفهموا أشغال الهيئات المنتخبة من طرفهم (الشفافية) وأن يؤثروا في أشغالها (المشاركة) وأن يسألوها عن نتائج هذه الأشغال (المساءلة). بالنسبة للسلطات العمومية: فتح البيانات والمعلومات حول مواضيع من قبيل الإنفاق العام، والصفقات العمومية، وإعداد السياسات العمومية وقياس أثرها، والمرافق والخدمات العامة (الشفافية). تشكيل مجتمع مدني قوي ومستقل وأشراك الفاعلين الآخرين في عمليات صنع القرار، حماية المبلغين عن حالات سوء الإدارة، الإهمال أو الفساد. (المشاركة). ثم اعتماد قواعد، وقوانين وأليات تضمن أن السلطات العمومية تصغي، تتعلم تستجيب وتتدخل بكفاءة فيما يجب تعديله. (المساءلة).

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين اعتماد قوانين وممارسات حاسمة في مجالات حقوق الإنسان، والمشاورات العامة والمسؤولية الاجتماعية وحماية المبلغين عن الفساد، من بين مجالات أخرى. وعرفت الحكامة المفتوحة، في السنوات الأخيرة، انطلاقة جديدة تعزى إلى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC وظهور البيانات المفتوحة وإلى مبادرات مسؤولين سياسيين رفيعي المستوى.

وبفضل هذا الزخم الجديد ونتيجة له في نفس الوقت، تم تأسيس الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة OGP على نطاق عالمي، حيث تم إطلاق هذا البرنامج الذي جمع في الأصل ثماني حكومات، خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011 باعتباره «مبادرة دولية قائمة على المشاركة الطوعية للعديد من الفاعلين، بهدف دعوة السلطات العمومية إلى الالتزام بشكل ملموس وفعلي تجاه المواطنين بتعزيز الشفافية، وتوفير اليات للمشاركة المواطنة، ومكافحة الفساد وتسخير التكنولوجيات الحديثة لخدمة الحكامة.

ومنذ إطلاقها، انضم إلى الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة OGP 75 حكومة وطنية وضعت أكثر من 200 خطة عمل تتضمن ما يزيد على 2500 التزام.

وقد ظلت الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة OGP شراكة حصرية بين الحكومات المركزية الأعضاء إلى غاية سنة 2016، حيث تم إطلاق برنامج نموذجي **OGP-Local** (Infranational) أصبح يضم 106 سلطة عمومية لا مركزية، إقليمية أو محلية تعمل إلى جانب المئات من جمعيات وهيئات المجتمع المدني، كما تم فتح المبادرة للبرلمانات الوطنية قصد اعتماد برامج عمل تهدف إلى تحقيق الأهداف المرتبطة بمبادئ الشراكة من أجل مؤسسات مفتوحة خاصة في مجال التشريع والأنظمة القانونية.

انضمت المملكة المغربية إلى الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة سنة 2018 بعد مرور 7 سنوات من اعتماد الدستور الجديد الذي رسخ مبادئ شفافية تدبير الشأن العام والمشاركة الشعبية وربط المسؤولية بالمحاسبة وقد عمل المغرب على تحقيق أهداف هذه الشراكة من خلال إيداع خطة العمل الأولى 2018-2020 والثانية 2021-2023، حيث تتضمن خطة العمل الوطنية الحالية 22 التزاما تتوزع على خمسة محاور (المساواة والشمولية، الشفافية وجودة الخدمات العمومية، العدالة المنفتحة، المشاركة المواطنة، الجماعات الترابية المنفتحة).

وعلى مستوى البرنامج المحلي **OGP – Local** انضمت كل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة بني ملال - خنيفرة إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة بينما تعتبر جماعة تطوان الجماعة المغربية الوحيدة من نوعها التي تنال عضوية هذه الشبكة الدولية حيث تم قبول انخراطها في ماي سنة 2022 وقامت بالإعداد المشترك وإيداع خطة عملها 2023-2026 في شهر نوفمبر 2022.

من جهة أخرى، وإضافة إلى عرض سياق ومبادئ وأهداف الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني والترابي، يتوخى هذا اللقاء الذي ينعقد في إطار الأسبوع الدولي للحكومة المنفتحة **OGW** وبدعم من المعهد الجمهوري الدولي **IRI**، تقديم معايير المشاركة والإعداد المشترك لخطة العمل في إطار شراكة الحكومة المفتوحة والانخراط الرائد لجهة طنجة تطوان الحسيمة ونموذج خطة العمل تطوان، جماعة منفتحة 2023-2026 والدور الأساسي للمجتمع المدني في مختلف المراحل وكذا إغناء أليات الإشراف والتنفيذ والتتبع باقتراحات وأفكار جديدة تماشيا مع أهداف وروح هذه الشراكة كما يهدف إلى تعبئة الفاعلين المجتمعيين والجماعيين وخاصة المصالح الموكلول لها تنفيذ الالتزامات الواردة بخطة العمل لجماعة تطوان من أجل الوفاء بالالتزامات المسطرة. ضمن الأجال المحددة.